مظاهرات 17 أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية

د/ جمال بلفردي
جامعة خمه لخضر الوادي
زياني فاتح (طالب دكتوراه)
جامعة باتنة 1

الملخص

يتناول هذا الموضوع مظاهرات17اكتوبر 1961بفرنسا خلال الثورة التحريرية الجزائرية ،إذ يسلط الضوء على جانب من جوانب النضال الوطني والثوري لشريحة من الشعب الجزائري ،وهي شريحة المهاجرين الجزائريين بفرنسا،التي خرجت يومالثلاثاء من 17 أكتوبر من عام 1961بجميع شرائحها (رجالا ونساء وأطفالا)، بأمر من اللجنة الفيدرالية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا للتظاهر السلمي في شوارع وساحات العاصمة باريس ،للتعبير عن رفضها للمعاملة العنصرية وللإجراءات العقابية،التي فرضتها الأجهزة الأمنية على المهاجرين الجزائريين ،مظهرة تضامنها المطلق مع الثورة وقيادتها جبهة التحرير .كما يتطرق في سياق العرض تحليلا للروايتين الجزائرية والفرنسية حول أعمال القمع التي تعرض لها المتظاهرون العزل،ولردود الفعل الرسمية والشعبية الأولية منها.

الملخص باللغة الإنجليزية

Les manifestations du 17 octobre1961 en France entre la vérité historique et la version officielle française

This topic examines the manifestation of October 17th, 1961 in France during the Algerian revolution, highlights an aspect of the national and revolutionary struggle of a slice of the Algerian people which areAlgerian immigrants in France, whocame out on Tuesday October 17th, 1961, men, women and children by order of the Federal Commission of the National Liberation Front in France for peaceful manifestation in the boulevards and squares of the capital Paris, to express their rejection of the punitive and inhumane measures imposed by the French security force on Algerian migrants, and show their unlimited solidarity with the revolution and its leadership.The presentation also includes an analysis of the Algerian and French versions of the repression of the unarmed marchers, and the popular and official reactions.

الكلمات المفتاحية:فيدرالية جبهة التحرير الوطني،المهاجرون،المظاهرات،حظر التجوال،أجهزة الأمن، الرأي العام الفرنسي.

مظاهرات 17أكتوبر 1961 بفرنسا بين الحقيقة التاريخية والرواية الرسمية الفرنسية

د/ جمال بلفردي الطالب: زياني فاتح

مقدمـة

لقد كانت مساهمةالجالية الجزائرية المهاجرة بفرنسا في الثورة التحريرية كبيرة،بالرغم من أنها كانت بعيدة نسبيا عن القمع الاستعماري وأجواء الثورة التحريرية بالجزائر،إلا أنها ظلت تعايش أحداثها وتتابعها باهتمام.فقد قاسم المهاجرون إخوانهم بالجزائر شرف العمل الثوري بكل الإمكانات المعنوية والمادية المتاحة،غيرأن أهم عمل بطولي خلده المهاجرون خلال الثورة هو المشاركة القويةفي المظاهرات التي دعت إليها فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا يوم17 أكتوبر من عام 1961.

تعد مظاهرات 17 أكتوبر ملحمة وطنية بارزة في التاريخ الوطني، أظهرت خلالها الجالية الجزائرية بالمهجر بطولات نادرة،تحدت فيها حظر التجوال الليلي وقمع الشرطة الفرنسية ،وبينت فيها ارتباطها الوثيق بقيادتها جبهة التحرير ،كما برهنت عن إرادتها في ترك بصمتها القوية في الثورة التحريرية.

كان لحظر التجوال العنصري وغير القانوني ،الذي فرضه محافظ شرطة باريس موريس بابون على المهاجرين الجزائريين بهدف عزلهم عن قيادتهم الثورية، ووقف دعمهم لمواقف الجبهة ونشاطاتها سببا رئيسيا في تفكير فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا للرد على تلك الهمجية البوليسية ،والاستخدام المفرط للعنف،بتنظيم مظاهرات سلمية ومنظمة تحشد كافة شرائح الجالية المهاجرة،لتوجه من خلالها رسائلها المتعددة إلى مختلف الاتجاهات السياسية بفرنسا ،وتعمل على توضيححقيقة الثورة الجزائرية وشدة ارتباط الشعب الجزائري بها لدى الرأي العام الفرنسي ونخبه المثقفة ،وتجبره على التوجه في دعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

من هذه المنطلقات تأتي الإشكالية الرئيسية كالآتي:
ما حقيقة الأحداث التي صاحبت مظاهرات 17أكتوبر1961بفرنسا ،وما صحة الرواية الرسمية الفرنسية؟ وما هو موقف الرأي العام الفرنسي منها ؟

أولا:أسباب مظاهرات17أكتوبر1961

كتب الصحفيان مارسيل وبوليت بيجو عن أحداث 17أكتوبر ما يلي" ثلاثون ألف من المهاجرين الجزائريين([1])،كأنهم خرجوا من تحت الأرض ليملئوا شوارع باريس الكبرى ويحتلوا أهم ساحاتها ،الكونكورد، ليتوال "النجمة"... و غيرها،أمواج بشرية سارتفي صمت رهيب متوجة إلى قلب المدينة، تحدتالعنف الشديد... أدهشتبسلميتها وتنظيمهاالرائع الرأي العام الفرنسي،فقد أبهرت الشرطة وأحرجت اليسار الذي حاول منذ أسابيع بخطاباته الجوفاء كسر حظر التجوال الذي فرض على الجزائريين، حظر تجوال أقل ما يقال عنه أنه عنصري "([2]) . و من جهتها كتبت صحيفة **"باري جور"**« **Paris jour** »يوم الأربعاء 18 أكتوبر 1961 عنوانا على امتداد صفحتها الأولى **"عشرون ألف جزائري يحتلون شوارع باريس خلال ثلاث ساعات"**،فقدعلق كاتب الافتتاحية بقوله :"إنه لأمر غريب.. أن يتمكن الجزائريون من التظاهرفي قلب العاصمة ويجتازون الأبواب في مجموعات كبيرة..فهم لم يعبؤا بالسلطات العمومية". لماذا هذا الاستعراض السلمي للقوة الذي قامت به جبهة التحرير ،والمتهمة حتى هذا التاريخ بممارسة الإرهاب الأعمى،استعراضا قد يوقف المفاوضات التي بدأت منذ أشهر وشقت طريقا سياسيا يوصل بالضرورة إلى الاعتراف بالوطنية الجزائرية؟ لماذا نزل المهاجرون في منطقة باريس إلى الشارع في هذا المساء من يوم 17 أكتوبر 1961، رغم المخاطر التي تعترضهم؟([3]).وما الذي دفع باللجنة الفيدرالية إلى القيام بهذه الحركة؟ وكيف تم تنظيمها وتسييرها؟ وما هي النتائج المترتبة عنها؟.

كانت الجالية الجزائرية في مراكز تجمعاتها في ضواحي باريس، كأنها تعيش خارج المجتمع الفرنسي مهمشة ومعزولة في أحياء قصديرية تعاني الظروف القاسية، ولما اندلعت الحرب التحريرية وجدت الفرصة لتعبر عن وجودها وتخرج عن صمتها(4)، ولذلك فقد كانت مظاهرات 17 أكتوبر بالنسبة للجزائريينبالمهجر أفضل فرصة لإسماع صوتهم،وتحدي القرار الجائر الذي يمنعهم من التجوال ،بإظهار مشاركتهم القوية إلى جانب كفاح إخوانهم بالجزائر(5).

إن تزايد القمع المفرط ضد المهاجرين الجزائريين خلال الثورة ظل ظاهرا ومتواصلا منذ عمليات أوت 1958 بشكل خاص، ففي الوقت الذي كان فيه عدد من الساسة الفرنسيين يريدون إعادة فتح قنوات الاتصال مع جبهة التحرير الوطني ودفع عجلة التفاوض إلى الأمام كان وزير الداخلية الفرنسي وجزء هام من رجالات الدولة،قد حاولوا توقيف ذلك المسار بمواصلة سياسة العصا الغليظة وقمع الجزائريين بالاغتيال والإغراق و الملاحقة المستمرة(6)، بالرغم من أن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا طلبت من مناضليها ابتداء من جوان 1961 وقف العمليات العسكرية ضد قوات الأمن الفرنسية، باستثناء القوات الخطيرة من الحركى،والتزام عناصرها بذلك - ذلك بشهادة التقارير الصادرة من قبل مصالح(SCINA)(7) في تلك الفترة- ،وبالرغم من محاولات التهدئة التي انتهجتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا لفسح المجال للحلول السلمية ،فإن قمع الشرطة الفرنسية ظل متواصلا، ففي تقريرها الصادر في سبتمبر من ذات السنة أظهرت فيدرالية الجبهة الأساليب المنهجة للشرطة لممارسة كافة أشكال القمع الفظيعة ، أهم ماجاء فيه: "منذ عدة أسابيع ومصالح الشرطة تستهدف بشكل همجي إخواننا المهاجرين، فقد أصبحت رؤية جزائري في شوارع فرنسا كأنه غريب ومجرم، إذ سرعان ما تحاصره الشرطة

وتقتاده إلى مراكزها ليتعرض للإهانة والقمع بكل أنواعه، فلا يكاد يمر يوم دون أن تتعرض فنادق ومقاهي الجزائريين للتفتيش الذي غالبا ما تتخلله أعمال النهب وكسر للممتلكات..." ([8]).

أكدت شهادات متعددة لصحفيين و لموظفين كبار في السلطة الفرنسية و مناضلين كثر في الفيدرالية بأن شهر سبتمبر والأيام الأولى لشهر أكتوبر عرف تزايدا كبيرا لعدد المفقودين وللجثث الطافية فوق القنوات المائية بمدينة باريس([9])،فقد تصاعد إرهاب السلطات الأمنية الفرنسية في الأسابيع القليلة التي سبقت مظاهرات 17أكتوبر على الجالية دون تمييز، إلى حد جعل من قادة المناطق والولايات في فيدرالية فرنسا يرفعون تقارير تحذر من الوضع الخطير الذي آل إليه حال المهاجرين، ففي تقرير **"محمد الزواوي"** المدعو **(موريس)** مسئول مراقب بباريس صدر بتاريخ 06 سبتمبر 1961تم رفعه إلى مسئول التنظيم **"العدلاني قدور"** جاء فيه شرح مفصل لعمليات التفجير لفنادق الجزائريين وعمليات الإيقاف العشوائي وحالات الإعدام ضد الأبرياء ببرودة دم وحالات أخرى لرمي المهاجرين في نهر السين دون أي إثبات أو تنفيذا لحكم قضائي، وأكد عبر ذلك التقرير عن تمسك المناضلين في فيدرالية الجبهة بقرار التهدئة([10]).

لم يكن للقمع أن يزداد حدة على المهاجرين دون صك من حكومة ديغول، الذي قام إثر استلامه لزمام الحكم بفرنسا بإحداث تغييرات في هرم أجهزة الدولة، حيث أحاط نفسه بفريق من الغلاة والمتطرفين ،في مقدمتهم **"ميشال دوبري"** رئيس الحكومة، وقام أيضا بتغيير وزير الداخلية **"بيار شاتيني"Chatenet »« Pierre** وتنصيب مكانه**"روجي فري" Rojer » « Frey**، كما قام بإزاحة وزير العدل **"إيدموندميشلي"** الذي أقدم على القيام بعدة إصلاحات تهدف تحسين حالة المعتقلين الجزائريين، والتي عبر من خلالها عن رفضهللقمع غير القانوني والموجه ضد الجالية الجزائرية،وتم

تعويضه بوزير عدل جديد وهو "**برنارد شينو**"« Bernard Chenot » ،وذلك في 23 أوت 1961([11]).

والجدير بالذكر فإن هذه الإصلاحات التي قام بها وزير العدل المعزول، لم تأتي إلا بعد ضغوط ومطالب رفعها قادة الجبهة المعتقلون في سجن **فرازن** « Fresnes » ،ومن بين المطالب نذكر منها ،تسهيل دوائر السجون وصول المساعدات المالية والمادية التي تتبرع بها المنظمات الخيرية ،وعلى رأسها الصليب الأحمر،والتمتع بالحريات الطبيعية،كالتجمع، وممارسة الأنشطة الفكرية والدينية ...وغيرها([12]).

فلا غرابة إذن، أن تكون تلك الإصلاحات التي أدخلها **ميشلي** في نظام السجون مثل تسهيل الزيارات للمحكومين وخصوصا السياسيين منهم وتحسين حالة الوزراء (**بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد**) قد أثارت استياء رئيس الحكومة **دوبري**،الذي عبر عنها في أحدى رسائله التي بعثها إلى وزير العدل **ميشلي**وأهم جاء فيها :"أصبحت المعتقلات والسجون مراكز للراحة والدعاية لجبهة التحرير الوطني.." ،كما رفض الامتيازات التي منحت لسجناء الجبهة، وعلى رأسها السماح لهم بإلقاء الدروس في اللغة العربية، ممارسة الرياضة والقيام بحلقات للتعريف بشخصيات جبهة التحرير ونضالهم، و تخصيص قاعة للصلاة لهم ، فلا شك إذن أن كثيرا من الخدمات الإنسانية التي قدمها وزير العدل **ميشلي** للمعتقلين قد أثارت حفيظة وسخط رئيس الحكومة ليطلب في الأخير من **ديغول**بتغييره([13]).

لم يكتف "**ميشال دوبري** " بهذه التغييرات حيث عمل على تعيين محافظ جديد لشرطة باريس معروف بكراهيته للجزائريين ومساندته لفكرة الجزائر الفرنسية ومعارضته لأي مشروع يمهد لانفصال الجزائر عن فرنسا، إن هذا المحافظ الجديد هو "**موريس بابون**"([14])الذي رأى فيه "**الجنرال ديغول**" المحافظ القادر على تنظيف عاصمة فرنسا من إرهاب جبهة التحرير الوطني،

ومن أجل ذلك قام بعدة إجراءات وإصدار سلسلة من القوانين([15])حولت حياة المهاجرين إلى جحيم،ولعل أخطر ما قام به محافظ الشرطة الجديد إصداره لقانون حظر التجوال الليلي على المهاجرين ابتداء من يوم 05 أكتوبر 1961 ،والذي بدأ سريانه، من الساعة 20:30ليلا إلى 05:30 صباحا، كما فرض على أصحاب محلات بيع الخمور والمقاهي الخاصة بالجزائريين إغلاق محلاتهم مبكرا ابتداء من الساعة 19:00، فيا ترى بأي حق تفرض هذه الإجراءات القاسية والصارمة على مهاجرين هم أصلا معزولين في أحيائهم البعيدة عن الشوارع والساحات الكبرى في باريس، وما المغزى من ذلك؟([16]).

جاءت إجراءات "**موريس بابون**" ضمن إطار خطة أراد منها غلاة الاستعمار الموجودون في السلطة وبالتعاون مع "**منظمة الجيش السري**"**L'OAS**([17])إفساد جو التفاوض وإرغام جبهة التحريرعلى الرد عسكريا مما يعطيهم الحجة القانونية لتأجيج الصراع من جديد([18])فقد نقلت المنظمة العسكرية الخاصة أعمالها الإرهابية إلى فرنسا لاستهداف المهاجرين وتصفية مناضلي جبهة التحرير هناك ،حيث أسست فرعا لها تولى مهامها كل من النقيب "**بيار سرجون**"والضابط "**كيريتشي**"([19]).

ولعل السبب الآخر الذي دفع "**ميشال دوبري**" وذراعه المنفذ محافظ شرطة باريس"**موريس بابون**" إلى اختيار هذا التوقيت بالذات لإعلان حظر التجوال هو القضاءعلى جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بعدما أن رفضت اللجنة الفيدرالية طلب الحكومة الفرنسية منها عن طريق عبد الرحمان فارس وقف العمليات العسكرية على كل التراب الفرنسي، وربطت ذلك بشرط حصول اتفاق شامل بين الوفدين الفرنسي والجزائري ،وبعد أن يقرر ذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتعلن عنه الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية([20]).

كما كان الهدف أيضا من إجراءات فرض حظر التجوال مثلما اعترف به وزير الداخلية **فري Frey** يوم 13 أكتوبر 1961 هو زعزعة المنظمة المتمردة واستئصالها شيئا فشيئا، وذلك بمنع خروج الجزائريين ليلا لتسهيل تحركات الحركى والشرطة الفرنسية لزرع الرعب والقيام بالمداهمات الليلية، والأخطر من ذلك يعني وقف جبهة التحرير الوطني لجميع أنشطتها التنظيمية ،لأن كافة عناصرها لا يستطيعون النضال إلا بعد ساعات العمل، وأخيرا فإن غلق المؤسسات التي يرتادها الجزائريون بعد الساعة 19:00، والتي هي بالأخص المطاعم والمقاهي التي تجري فيها جميع الاتصالات على مستوى القاعدة سيعرقل كثيرا تحقيق أهداف الجبهة،ومن ثم فإن حظر التجوال سيمثل عائقا يستوجب على الجبهة إزالته بأي ثمن، وأن بقاء الجبهة مكتوفة الأيدي ستؤدي بها إلى الاندثار حتما(21)،ومن هنا عبر **"عبد الكريم السويسي"**–أحد قادة ج ت و بفرنسا- عن رغبة قادة الجبهة لكسر حظر التجوال بقوله"...علينا التحرك إنها معركة فرضت علينا..."(22)، ومن جهتها عبرت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني عن عمق مأساة الجالية الجزائرية في ظل قانون حظر التجوال الليلي، ودوافع خروجها للتظاهر في شوارع باريس بقولها: "إن الحكومة الفرنسية بإقدامها على فرض حظر التجوال يوم 05 أكتوبر 1961 على الجزائريين في منطقة باريس، إنما عبرت بقرارها هذا عن فتح المجال واسعا لممارسة العنصريين والفاشيين الرعب على الجزائريين العزل، وأن النزول للتظاهر جاء ليفسر رفضهم لكل الإجراءات القمعية، وفرصة للفت أنظار الرأي العام الفرنسي والدولي بأن هذه الجالية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني قد اختارت التظاهر السلمي وفي انضباط تام من أجل المطالبة بحقوقها وتأكيد التحامها بثورتها"(23).

إذن فمن الناحية السياسية، فاللجوء إلى التظاهر جاء كاستجابة لمطالب القاعدة من المناضلين خاصة و المهاجرين عامة للتعبير عن الرفض القاطع للممارسات القمعية وإظهار للرأي العام الفرنسي فظاعة ووحشية الشرطة الفرنسية وتشبيه ممارساتها بتلك التي كانت تمارسها القوات النازية خلال حقبة احتلالها لفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، كما أرادت إخراج المهاجرين من الطابع السري في دعمهم للثورة إلى العلن وإظهار الشجاعة بإعلانهم الوقوف إلى جانب منظمتهم(24).

ولذلك فقد أدركت فيدرالية فرنسا بأن مرامي الحكومة الفرنسية من فرض حظر التجوال هو وسيلة لإضعافها واحتواء نشاطها في صفوف المهاجرين، ومناورة مفضوحة لغلق الطريق أمام أي جولة جديدة للتفاوض الجاد،ومنه فإن أفضل رد لإفشال تلك المشاريع هو إخراج المهاجرين إلى الشارع واستظهار حقيقة التلاحم الشعبي مع ثورتها وقيادتها ،ومنه فقد أدركت فيدرالية ج .ت .و بفرنسا تمام الإدراك بأن الواجب يفرض عليها تنظيم المظاهرات السلمية ،وعلى الجميع التجند لهذا الحدث الهام(25).

ثانيا:تحضير فيدرالية جبهة التحريرالوطني لمظاهرات 17أكتوبر1961

في العاشر من أكتوبر 1961 اجتمعت اللجنة الفيدرالية ل (ج ،ت ،و)في مدينة كولن الألمانية لتتخذ قرارا تاريخيا للقيام بالمظاهرات يوم 17 من ذات الشهر، لتكون عارمة وسلمية تتحدى به قمع السلطة الفرنسية (26)،وقبل اتخاذ ذلك القرار كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني قد راسلت الحكومة المؤقتة في تونس لتطلعها عن رغبتها في تنظيم مظاهرات واسعة للرد على إجراءات القمع الفرنسية و الضغط على الحكومة الفرنسية وإرغامها في الدخول في مفاوضات جادة وسريعة، وجاء الرد من قبل الحكومة المؤقتة بأنها تفكر هي الأخرى في القيام بمظاهرات عارمة تخلد ذكرى اندلاع الثورة

التحريرية يكون تاريخها الفاتح من نوفمبر من ذات السنة، وأن تشمل مشاركة الجزائريين والمهاجرين المتواجدين في كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا(27).

وفي يوم 07 أكتوبر أرسلت اللجنة الفيدرالية تعليمات لمراقب مدينة باريس "**محمد زواوي**"تطلب منه الإعداد الجيد للمظاهرات التي حددتها لها الحكومة المؤقتة بتاريخ 01 نوفمبر،إلا أن "**محمد زواوي**" قدم اقتراحا أرسله في برقية مستعجلة يطلب فيه من اللجنة الفيدرالية تقديم التاريخ وعدم منح"**موريس بابون**" المزيد من الوقت للقيام بأعمال القمع (28)،وأنه وبعد اجتماعه العاجل مع مسئولي المناطق في باريس رأى بأن الظروف أصبحت مواتية للإسراع في تنظيم المظاهرات والقيام بها ،كما أن الحماس لدى المناضلين وحتى أفراد الجالية الجزائرية بلغ مستويات قياسية للتعبير عن احتجاجاتهم، وفضّل أن تكون المظاهرات ليلا ابتداءمن الساعة 20:30 أي خلال حظر التجوال ،وتشارك فيها كل فئات الجالية من الرجال والنساء والأطفال،لتعبر عن شجاعتها ووطنيتها(29).

ما كان لاقتراح "**محمد زواوي**" أن يقبل لو أن إدارة فيدرالية فرنسا كانت ضده، فحسب شهادة "**عمر بوداود**" رئيس التنظيم بفرنسا ،فإن الفيدرالية أظهرت نيتها هي الأخرى في الإسراع في تنظيم المظاهرات، وذلك بالرغم من أن السلطة العليا والمتمثلة في الحكومة المؤقتة قد طلبت من الفيدرالية أن يكون التاريخ هو الأول من نوفمبر نظرا لأهميته السياسية، وفي هذا السياق يقول:"كان علينا أن نرد بالكيفية الملائمة، وعندما أطلعت "**بن طوبال**" وزير الخارجية المسئول وقتها على الفيدرالية بالأمر رد علي قائلا: "ذلك من شأنكم ... إن وفقتم فسيكون التوفيق حليف الثورة وإن فشلتم فستدفعون

ثمن قراركم... وفي النهاية ،وبعد نجاح المظاهرات وتحقق معظم أهدافها تلقينا التهاني من قبل الحكومة المؤقتة"(30).

وهكذا وضعت في اجتماع كولونيا يوم العاشر من أكتوبر جميع الترتيبات، وتم مناقشة الموضوع من كل جوانبه ليحدد تاريخ المظاهرات يوم 14 أكتوبر، إلا أنه تأجل لظروف طارئة إلى يوم الثلاثاء 17 أكتوبر، وقرر أن يخرج الجميع للتظاهر عدا الشيوخ أو الذين أقعدتهم الحاجة أو المرض، وقد كلف "**علي هارون**" باعتباره مسئولا عن لجنة الصحافة بكتابة التوجيهات والتعليمات المتعلقة بتنظيم تلك المظاهرات(31).

كان على "**محمد زواوي**" ومساعديه "**الصادق** "و"**عومار وهاج**" المسئولان الأولان للودادية الجزائرية للعمال الجزائريين،باعتبارها فرع للاتحاد العام للعمال الجزائريين بفرنسا، أن يتحملوا المسئولية الكبرى في تنظيم تلك المظاهرات والتطبيق الحرفي لكل التعليمات الصارمة لإنجاح المهمة(32)، كما أرسل "**محمد زواوي**" إلى اللجنة الفيدرالية مخطط سير المظاهرات ،والذي تقرر أن يمر بثلاث مراحل:

أ- مظاهرات للعمال في اليوم الأول

ب- إضراب عام للتجار لإظهار تضامنهم مع إخوانهم العمال في اليوم الثاني أي18 أكتوبر.

ج- مظاهرات ثانية للعمال تكون ليلا يوم 19 أكتوبر

د- مظاهرات النساء مع أطفالهن في اليوم الرابع أي 20 أكتوبر أمام محافظة شرطة باريس(33).

وجهت فيدرالية فرنسا لمناضليها تعليمات صارمة بعدم حمل أي أسلحة حتى ولو كانت أسلحة بيضاء والالتزام بالطابع السلمي للمظاهرة، وعدم الرد على استفزازات الشرطة أو عملائها مهما بلغت حدتها(34)، وذلك بسبب

توقع الرد العنيف من الشرطة في تفريق المظاهرة ([35])ومن ثم إفشال أهدافها، ولتفادي وقوع ذلك تم وضع الأصدقاء الفرنسيين المتضامنين مع الجبهة في مراكز معينة في شوارع وساحات باريس لمراقبة الأوضاع ونقل الأخبار ،ولمواجهة أي طارئ قد يعرقل السير الحسن للمظاهرة حدد فريق للتنظيم يتكون من مناضلي الجبهة للإحاطة بالمتظاهرين ومنع احتكاكهم بقوات الأمن، كما احتوت التعليمات على أن يتوجه المتظاهرون بعد خروجهم من منازلهم في أفواج صغيرة العدد نحو شوارع باريس للالتحاق بالمظاهرة.

لماذا كل هذه التعليمات الصارمة لضبط النفس والإدارة المنظمة للمظاهرة والالتزام بالطابع السلمي ،ما دام المنتظر من أجهزة الأمن الفرنسية هو استعمال العنف لعمل يخرق قانون حظر التجوال الليلي؟.

كان حرص فيدرالية جبهة التحرير الوطني في التأكيد على سلمية التظاهر هدفه عدم إعطاء فرصة للسلطات الفرنسية لتبرير عنفها على المتظاهرين ،والوصول بالأمواج البشرية القادمة في مختلف الأحياء إلى ساحتي **الكونكورد « Concorde »** و**الأوبرا « l'Opera »** للتجمهر هناك، بعد ضمان اجتيازها للشوارع والأحياء الكبرى دون أي عرقلة من قبل قوات الأمن الفرنسي([36]).

وبالفعل فقد كانت لتخوفات فيدرالية فرنسا ما يبررها، فقد احتدم النقاش في المستويات العليا للسلطات الفرنسية حول ضرورة القيام بالمزيد من الإجراءات القمعية ضد المهاجرين، فقد جاء في جريدة "**الباريسي المحرر**" **le parisien libéré »«** الصادرة في 14 أكتوبر 1961 مقالا بعنوان:"**حصيلة قاسية تبرز تراخي الدولة في استخدام القوة لاستئصال**

إرهاب جبهة التحرير الوطني في باريس"، وقد جاء في المقال كلمة للنائب "فريديريك ديبون"Fréderic Dupont »« قال فيها: "..ازدادت أعداد القتلى في صفوف قوات الأمن الفرنسية،حيث بلغت حصيلة ثلاث سنوات من الحرب ضد جبهة التحرير الوطني بفرنسا 68 قتيل من الشرطة ،في الوقت الذي يظل فيه 39 من إرهابي الجبهة وراء القضبان دون محاكمة بعد، كما أن نقابات الشرطة أصبحت تطالب اليوم بوضع قوانين جديدة تسهل لها التحرك الأمثل لاستئصال إرهاب الجزائريين.."، وفي ذات السياق ذكرت جريدة"ليومانيتي"« L'Humanité » في عددها الصادر في ذات اليوم أي 14 أكتوبر بأن وزارة الداخلية قد خصصت ما يقارب 345 ألف فرنك فرنسي جديد لشراء أسلحة ومعدات القمع، كما تم تجنيد ما يقارب 1000 شرطي جديد وحركي لتضمهم إلى قوات الشرطة الإضافية ،هذا ما كانت تخشاه فيدرالية فرنسا من كل هذا الحشد لقوى الأمن عشية المظاهرات، فالرسالة من الحكومة الفرنسية كانت واضحة، فأي تحرك لمناضليها سيقابل بالقمع الشديد، ورغم هذا المناخ المشجع على العنف فإنه لم يثن جبهة التحرير الوطني عن التراجع قيد أنملة في مخطط النزول إلى الشوارع والتظاهر بشكل سلمي وهادئ(37).

ثالثا: مظاهرات سلمية و أعمال عنف دامية

أ- مظاهرات العمال المهاجرين ليلة17 أكتوبر1961

بالرغم من وضوح التعليمات التي نصت على ضرورة بدء المظاهرات بعد الثامنة والنصف ليلا لكسر قانون حظر التجوال، إلا أن أعددا من أفراد الجالية كانوا قد نزلوا للتظاهر في صباح ذلك اليوم في ساحة "مادلين"« Madeleine »وساحة "الأوبرا"، وكان نتيجة تلك القراءة

الخاطئة للتعليمات أن تعرض المتظاهرون للإيقاف، وأعطت لمصالح الأمن الفرصة للاستعداد لقمع أي مظاهرة أخرى في ذلك اليوم ،حيث أعلنت **إذاعة أوروبا 01** عن ترقبها لمظاهرات أخرى ستقام على الساعة 18 مساءا([38])،ونتيجة لذلك فقد تعرض المسئولون عن الحادث إلى العقاب من قبل الفيدرالية، لما قد يسبب إهمالهم إلى خطر إفشال المظاهرات، كما قامت الفيدرالية بإرسال مناضليها إلى الفنادق في المساء لحث الجالية على الخروج للتظاهر،وتوعدت الرافضين بالمحاسبة في حالة عدم الاستجابة لنداء الواجب الوطني([39]).

كان نتيجة ذلك الخطأ الفادح تحرك الشرطة الفرنسية في المساء لمنع المهاجرين من الخروج من أحيائهم وبلوغ ساحات وشوارع باريس الكبرى، فقد لوحظ على الساعة 17و45 دقيقة عدد هام من قوات الشرطة يحتل أماكنه بباريس،وحسب التقارير الرسمية، فإن مصالح الأمن قد شنت حملات تفتيش واسعة على أبواب العاصمة وخصوصا في مداخل الضاحية الشمال الإفريقية لمنع أي خروج للمناضلين([40])،وكانت أعدادا كبيرة من قوات حفظ النظام كانت قد ملئت العاصمة منذ الصباح ،إذ جند أكثر من 7000شرطي وكتيبتين من الكتائب الجمهورية للأمن وسريتين من الدرك المتنقل([41]).

لم تمنع تلك الإجراءات المهاجرين على التظاهر ،فبعد الساعة الثامنة والنصف ليلا خرج الجزائريون من أحيائهم الفقيرة من الضواحي متجهين نحو باريس في مسيرة كبرىصامتة جابت أهم شوارع العاصمة([42])،فمن كل مكان اتجهت الجموع الصامتة إلى كل من ساحة "**النجمة**"« L'étoile »،"**بون نوفال**"Bon Nouvel » « "**الأوبرا**"، "**الكونكورد**"،وإلى الشوارع وأبواب المدينة وجسر

"نويي" Neuilly » ([43])،فقدأثارت الجموع المتجهة إلى قلب باريس حيرة واندهاش المارة من الفرنسيين بسبب كثرة أعداد المهاجرين في هذا الوقت الذي يصادف حظر التجوال من جهة ومسيرتها الهادئة والمنظمة من جهة أخرى، فهو إذن شعور ممتزج بالخوف والإعجاب معا، وهذا ما أورده تقرير للفيدرالية صدر في 22 أكتوبر 1961 بعنوان **"الموقف من المظاهرات"**، حيث أشار التقرير إلى إعجاب الباريسيين لوحدة الجزائريين إلى حد قيام عدد كبير من سائقي السيارات والمارة في إطلاق موجة من الهتافات والتصفيقات احتراما لهم، كما عبر العمال الفرنسيون عن ذلك الإعجاب بنزع قبعاتهم إجلالا بوحدة الجزائريين وقوة إيمانهم بقضيتهم([44]).

في كل مكان يصل إليه المهاجرون من ساحات وشوارع باريس كانوا يجدون أمامهم حشدا من قوات الشرطة في انتظارهم، فقد جندت مصالح الأمن في تلك الليلة 2000 شرطي يساعدهم 800 شرطي مناوبة بعدما كان العدد في بداية اليوم 1230 شرطي، وذلك فقط في المناطق التي تود جبهة التحرير الوطني التوجه إليها من جسر **NEUILLY** إلى ساحة **الجمهورية**([45])،ففي ساحة **الكونكورد**،وما إن نزل المتظاهرون من الميترو للتظاهر في ساحتها حتى فوجئوا بطوابير من الشرطة وقوات CRSتطالبهم برفع أيديهم فوق رؤوسهم، وتواجههم الشرطة بإطلاق وابل من الشتائم ضاربة إياهم العصي وقضبان الحديد ، فقد روى أحد المتظاهرين واصفا فظاعة المشهد في ساحة الكونكورد بقوله: "بمجرد أن أنزلتنا عناصر CRS والشرطة، حتى رأيت أمامي أعدادا كبيرة من سيارات سوداء للشرطة، وإلى جانبها حافلات مخصصة لنقلنا من ساحة **الكونكورد**،حيث تم إنزال المتظاهرين من الميترو، ومن ثم تم إحاطتنا في وسط دائرة مغلقة من عناصر الشرطة المدججة بالأسلحة ... اختنق عدد من المتظاهرين جراء كثافة

الدخان السام المنبعث من مركبات الشرطة، حاولنا التسلل عبر صفين من الشرطة للخروج من ساحة الكونكورد، إلا أن الشرطة بدأت بإطلاق النار علينا وانهالت بالضرب بالعصي ومقابض الرشاشات على رؤوسنا وفي كل مكان من أجسادنا... توفي متظاهرين اثنين، أما المحظوظون منا فقد نجوا بحياتهم مع جروح ورضوض خطيرة(46)،كانهذا فقط في ساحة الكونكورد، أما الجموع التي وصلت عند مدخل جسر نويي NEUILLYفقد قابلتها الشرطة بإطلاق النار عليهم،فحسب شهادة أحد مناضلي الجبهة، فإن أحد الحركى الذي كان ضمن صفوف الشرطة قد بادر بإطلاق النار على المتظاهرين، غير أن هذه الرواية نفتها تقارير الشرطة الفرنسية ،والتي دونت رواية معاكسة عن بداية عمليات إطلاق النار على المتظاهرين، ذكرت فيها أنأول طلقات الرصاص قد صدرت من جانب المتظاهرين من قبل أحد عناصر المجموعات المسلحة التابعة ل (ج.ت.و) المندسة في صفوف المتظاهرين على قوات الشرطة فما كان على الأخيرة إلا الرد لحماية نفسها(47).

وإذا حللنا القرائن الكثيرة الموجودة في ساحة المظاهرة،فإننا نجدها تفند روايات الشرطة الفرنسية وأهمها :

1- أن الشرطة لم تعثر علي أي مسلح من الموقوفين الجزائريين الذين عدوا بالمئات بشهادة تقاريرها.
2- لم تذكر الشرطة الفرنسية إصابة أي عنصر من قواتها، وإذا كان العمل عملا فرديا ومعزولا فلماذا كل تلك الضحايا التي سقطت من المتظاهرين؟(48)

تكررت المشهد في كل الشوارع والساحات الأخرى في باريس، ففي شارع"سان ميشال"« ST-Michel » تصدت الشرطة لمقدمة المظاهرة قرب سينما

"**بول ميشال**" **Boul Michel** »« ، حيث انهالت عناصرها بشكل وحشي بمقابض الرشاشات والعصي لوقف المظاهرة ،إلا أن ذلك لم يثبط عزيمة المتظاهرين في بلوغ الساحة، وفي ساحة "**الجمهورية**" وصل الآلاف من المتظاهرين الذين قاموا بالتجمع، كما وصل الآلاف إلى ساحة الأوبرا ،حيث هتف المتظاهرون هناك "الجزائر جزائرية، حرروا إخواننا، تحيا جبهة التحرير الوطني" متحدين القنابل المسيلة للدموع وضربات الشرطة الفرنسية([49]).

نفس المشاهد ذاتها في شوارع كثيرة من باريس مثل **مكماهون**، **هوش**، **تارن**، نهج **كورسال**، ولم يمر وقت قصير حتى امتلأت عربات الشرطة بضحايا تدمي أجسامهم ويسمع أنينهم وتتدلى من النوافذ أذرع وأرجل لمتظاهرين مغمى عليهم،تواصل التظاهر وتواصل معه القمع والإيقاف الجماعي إلى التاسعة والنصف ليلا، وكانت الحشود تنقلب بلا كلل من ساحة **إيدموند** إلى ساحة **سان ميشال** عند سماع صراخ أو نشيد أو نداء، وقد شهد محققو **فرانس سوار** **France soir**،رغم أنهم غير مؤيدين للجزائريين على واحدة من الحلقات الدرامية جدا لهذا المساء عن عمليات إطلاق النار على المتظاهرين في شوارع **بون نوفال**، **هنري بينيولي**، **ميشال غروس**، **سبينتلي**، كما شاهدوا قوافل لعربات الشرطة تقل المئات والآلاف من المتظاهرين المعتقلين([50]).

لعل خير ما يستدل به لإبراز فظاعة القمع الذي طال المتظاهرين شهادة لعدد من رجال الشرطة الفرنسية توثق بوضوح المجازر التي وقعت ليلة الثلاثاء، فقد صدرت هذه الشهادة في تقرير وجه للحكومة وللرأي العام الفرنسي جاء فيه: "إن ما حدث يوم 17أكتوبر1961 والأيام التي تلته ضد المتظاهرين المسالمين ،والذين لم نعثر لديهم على أية أسلحة يعد جريمة، فمن الواجب

تقديم شهادتنا لإطلاع الرأي العام، لأنه لا يمكن السكوت إزاء تلك الأعمال الوحشية التي تهدد وتلطخ شرف الشرطة الفرنسية بأكملها ...يجب معاقبة كل المتورطين في تلك المجازر التي ارتكبت ضد عزل لا يستثنى منها المسئولون الذين أصدروا الأوامر بالقتل مهما كانت مكانة المسئول في الدولة"([51])،ويضيف تقرير الشرطة :"إن من بين الآلاف الموقوفين المقتادين إلى **بوابة فرساي**، قتل العشرات منهم بواسطة مقابض البنادق والعصي التي تسببت في تهشيم جماجمهم وتمزيق أجسادهم وتكسير أضلاعهم ... وعلى جسر **نويي** أقدمت رجال الأمن وأفراد CRSبمحاصرة المتظاهرين وضربهم ورميهم أحياء في نهر **السان** ... نفس السيناريو يتكرر في جسر **سان ميشال** ... وقد شوهدت في الأيام الموالية جثث المتظاهرين تطفو على نهر السان وعليها آثار التعذيب ... وفي محطة الميترو في **أوستر ليتز**AUSTERLITZ ملأ الدم المكان، وغطت البقايا البشرية أدراج السلالم ... وفي الساحة الصغيرة التي تفصل الثكنة عن حي الفندق الولائي، فقد ملأتها ركام الجثث([52])،وقد ألقي المئات من الضحايا في نهر السان"([53])،وبالمقابل نشرت جريدة **فرانس سوار France soir** يوم 27 أكتوبر 1961 تحقيقا بقلم الصحفي **جون لوي كانسان Jean Louis Quenssen** عن أحداث ليلة الثلاثاء جاء فيه :"على الساعة 23 ليلا تم محاصرة أكثر من 30 متظاهرا عند جسر **بون دي شاتون Pont du château**، وبدأ رجال الشرطة برميهم في نهر السان من فوق الجسر، غرق أكثر من 15 متظاهر، أما الذي حاول جاهدا النجاة من الغرق، فقد أجهزت عليه قوات الشرطة بإطلاق النار"([54]).

بعد الملاحقات وعمليات المطاردة الطويلة بين الشرطة والمتظاهرين انتهت المظاهرات بمقتل 200 متظاهر([55])أكثرهم غرقا في نهر السان ،وتوقيف

15000 شخص وسجن3000 شخص وترحيل 1500 شخص للمعتقلات في الجزائر، أما عدد الجرحى فقد تجاوز 2300 شخص([56])، هذه أرقام جبهة التحرير الوطني ،إلا أن الأرقام الرسمية الفرنسية فقد أتت أقل من ذلك بكثير، فقد نشرت محافظة شرطة باريس بيانا تضمن حصيلة الضحايا لأمسية 17أكتوبر جاء فيه: "عدد المشاركين 20000 تقريبا، الموقوفين 11638 شخص قيدوا إلى مركزي قصر الرياضة وملعب كوبرتين و64 جريح ،أما من قوات الشرطة فقد جرح ضابط واحد ومساعدين و06 حراس نقلوا إلى دار الصحة([57])،أما عدد القتلى فهم ثلاثة جزائريان وفرنسي يدعى غي شوفاليي([58]).

من الصعب تصديق الأرقام التي قدمتها مصالح الشرطة في باريس التابعة لموريس بابون المقدمة في صبيحة المظاهرات في ظل سياسة التكتم على الأحداث ومنع الصحافة من التواجد في نقاط التظاهر،وتبقى الصور الاستثنائية التي التقطها الصحفي **إيلي كاغان** الشاهد الوحيد على فظاعة الجرائم،وبعد مضي السنين من الحادثة،وحينما سئل **بابون** في معرض محاكمته عن جرائم أكتوبر سنة 1999 عن الدلائل المقدمة ضده أنكرها واعتبر الصور التي التقطها **إيلي كاغان** مجرد فبركة لا أساس لها من الصحة ،ليبرهن مرة أخرى عن فكره الإجرامي المنحرف([59])، في الوقت الذي كشفت تقارير فرنسية وأخرى تابعة لجبهة التحرير الوطني عن زيف إدعائها، فبعد عمليات البحث في أرشيف الشرطة وجد أّن عدد المفقودين - والذين لم يذكرهم **موريس بابون** في بيانه صبيحة المظاهرات - قد بلغ 31 مفقودا، وإذا قدرت مصالح الشرطة عدد المصابين بـ 64 مصابا فإن مصالح الصحة(IGS) فقد قدرتهم بـ 90 مصابا نقلوا إلى **مستشفى كورينتان سيلتون** Corintin Celton فإذا كان هذا المستشفى قد استقبل 90

مصابا فكم يا ترى استقبلت المستشفيات الأخرى؟.توجد الإجابة في تقرير المفتش العام للإدارة الذي وجهه إلى وزير الداخلية **روجي ويليوم Roger Wuillaume** يوم 04 ديسمبر 1961 جاء فيه "أنه من بين 22 ألف متظاهر نقل 337 جريح للمستشفيات تتلخص إصابتهم في: 183 كسور على مستوى الجمجمة وجروح في الرأس، 09 إصابات على مستوى الوجه، 32جروح وكدمات وكسور في اليد والمعصم والأصابع، 14 كسر على مستوى الأرجل، 39 كدمات على البطن والصدر، 42 كدمات وجروح مختلفة"(60).

يبدو هذا التقرير الصادر من جهة غير أمنية أقرب إلى الحقيقة وأقرب من الأرقام التي قدمتها فيدرالية فرنسا، إلا أنه يبقى بعيدا عن الأحداث، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن جزائريين كثيرين رفضوا الذهاب إلى المستشفيات خوفا من الاعتقال والتعرض للقمع من جديد(61)، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المعتقلين في السجون والمعتقلات في فرنسا مثل **فنسان ولارزاك** ومراكز الاعتقال الأخرى قد تعرضوا لنفس عمليات التعذيب ،وهي مراكز لا تقل وحشية عن تلك التي أقامتها النازية(62) ،وكل ذلك يعبر بلا أدنى شك على أن كل أعمال القمع إنما كانت قد تم الإعداد لها مسبقا،وما استمرارها للأيام التالية إنما يبرهن علىنية مسبقة لوأد انتفاضة الجزائريين باريس(63).

ب- إضراب التجار18أكتوبر1961

قررت فيدرالية(ج ت و) تنظيم إضراب للتجار الجزائريين لدعم إخوانهم المتظاهرين،وبسرعة استجاب هؤلاء لندائها بشكل واسع(64)،في اليوم الموالي للمظاهرات أي الأربعاء 18 أكتوبر أغلق التجار محلاتهم

التجارية تضامنا مع إخوانهم الذين تعرضوا للقمع الشديد ليلة الثلاثاء، حيث بلغت نسبة الإضراب 59%، أي إضراب 833 تاجر من تعداد 1403 تاجر متواجدين في باريس وفي كل التراب الفرنسي،ولعل سبب انخفاض النسبة بالرغم من تعديها نصف العدد هو إرغام الشرطة الفرنسية للتجار على فتح محلاتهم تحت طائلة التهديد بالغلق النهائي والطرد من التراب الفرنسي، إلا أن هذه النسبة وحسب تقارير جبهة التحرير الوطني بلغت 100% في مناطق عدة بباريس خاصة في الأحياء الشمال الإفريقية([65])،ومع ذلك فإن التجار الذين أمرتهم الشرطة الفرنسية بإغلاق متاجرهم سرعان ما يعود الكثير منهم لفتحها مرة أخرى، ليس خوفا من الإجراءات العقابية لجبهة التحرير الوطني، وإنما إرادة منهم في تسجيل دورهم في الكفاح الوطني([66]).

ج- مظاهرات النساء20أكتوبر1961

أما بالنسبة للنساء المهاجرات ورغم عدم مشاركتهن في يوم 17 أكتوبر نظرا للقرار المتأخر من الفيدرالية الذي أمرهن بالخروج للمشاركة في المظاهرات([67])، فإن النساء نزلن إلى الشوارع يوم الجمعة 20 أكتوبر للتظاهر استجابة للنداء الوطني الذي أصدرته جبهة التحرير الوطني بفرنسا والذي جاء فيه: "لا ترسلوا أبنائكم اليوم إلى المدارس، أخرجن للتظاهر احتجاجا على حظر التجوال الليلي وضد الاعتقالات التي طالت الآلاف من إخوانكم الجزائريين..." ،كانت الاستجابة سريعة وبنفس الحماس والعنفوان الذي أظهره الرجال، حيث بلغت نسبة المشاركة 90% في بعض المناطق،وذلك حسب تقدير الصحفيان الفرنسيان **مارسيل وبوليت بيجو**([68])،وعلى غرار الرجال قرر **موريس بابون** أخذ كل التدابير لإجهاض

تحركاتهن ومنع تجمعهن أمام السجون للمطالبة بالإفراج عن أزواجهن([69]) ،فقد قدرت مصالح الشرطة أعداد المتظاهرات في مساء يوم الجمعة بـ 984 إمرأة اصطحبن معهن 595 طفل،وأوردت تقارير الشرطة أن نسبة النساء اللواتي خرجن للتظاهر لم تتجاوز 50%، ويعود سبب تراجع النسبة إلى التردد الذي ساد في قيادة الفيدرالية في إرسال النساء للتظاهر خوفا من تعرضهن للقمع والقتل من قبل مصالح الشرطة الفرنسية، حسب ما جاء في تقرير للفدرالية حمل رقم 2223 ومؤرخ في 22 أكتوبر1961([70]).

نزلن النساء ليتجولن في مسيرات سلمية في شوارع باريس، فقدتظاهرن في عدة نقاط هامة في أحياء وشوارع العاصمة،وذلك في كل من "**سانت أي واز**"**St-et-oise** »« وفي الدوائر 13- 17- 29- 20 وتجمعن في ساحات"**سان ميشال**"،"**الجمهورية**"، ساحة" **لوتال فيل**"« **L'hôtelville** »، حيث استطاعت أعداد قادمة من"**نانتير**"« **Nanterre** »و "**لافايات**" **La** »« **valliètte**والدائرة 18 في التجمع في ساحة "**الجمهورية**"هتفن"الجزائر لنا"، "حرروا بن بلة"، "حرروا أبنائنا..."،و تروي إحدى المشاركات في المظاهرات بقولها "بوصولنا إلى ساحة "**سان ميشال**" قمنا بالهتاف ضد الإجراءات الفرنسية وأظهرنا دعمنا لجبهة التحرير الوطني،وقامت بعض النسوة منا برفع الراية الوطنية لإظهار الشجاعة وتحدي الشرطة"([71])، وتروي سيدة أخرى"..بوصولنا إلى قصر العدالة في **لوتال فيل** كانت قوافل الدرك والشرطة و CRS بانتظارنا وسرعان ما قامت باعتقالنا، وتم نقلنا إلى مراكز الاعتقال، وفي الطريق فتحنا النوافذ ولوحنا بأوشحة خضراء إشارة للعلم الجزائري، أردنا فقط توجيه رسالة للرأي العام الفرنسي بأننا وطنيات،ولا نخشى القمع في سبيل تحرير الوطن...."،نقلت المعتقلات التي

بلغ تعدادهن حوالي الألف مع أطفالهن البالغ عددهم 595 طفل إلى مراكز الاستقبال في"نيكولا فلامال" «Nicolas Flamel» في الدائرة (XIII) ومركز"بولين رولان" «Poulline Rolland» في الدائرة (XIX) وفي صالة« gymnase Huyghens » في الدائرة (XIV) بنانتير، أطلق سراح جميعهن في نهاية اليوم(72).

رابعا:المواقف التضامنية للنخب الفرنسية مع مظاهرات الجزائريين بفرنسا

:لا تزال مجازر 17أكتوبر1961 لحد اليوم من الطابوهات السياسية التيترفض السلطات الفرنسية الاعتراف بها، ولم تسع لإحداث مصالحة حقيقية مع الذات أولا ومع الشعب الجزائري ثانيا.ولعل أسباب هذا التناسي والهروب من نفض الغبار عن حقيقة ما حدث يوم 17 أكتوبر تعود حسب المؤرخ الفرنسي جيل مانسيرون إلى ثلاث عوامل هي:

1- رفض الدولة الفرنسية الاعتراف بارتكابها لمجازر 17أكتوبر، في محاولة للتهرب من الملاحقة القانونية والسياسية والأخلاقية.
2- إدارة اليسار الفرنسي لظهره للأحداث ، بسبب تناقض أفعاله ومواقفه مع مبادئه الإنسانية واكتفاءه فقط بإبراز بطولته الوحيدة حينما تظاهر في ساحة شارون ضد قمع منظمة الجيش السري في فيفري 1962 في محاولة لصرف الأنظار عن مواقفه إزاء مظاهرات 17أكتوبر.
3- دور الحكام الأوائل للجزائر المستقلة في عدم الحديث أوتخليد مظاهرات 17أكتوبر من أجل تقديم العمل البطولي والثوري الذي لعبه مسئولو فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لسبب بسيط هو معارضة رجال فيدرالية جبهة التحرير لحكومة بن بلةوالاعتراض على طريقة إدارته للبلاد(73).

بالرغم من سياسة الهروب إلى الأمام التي انتهجتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، فإن الجدل والنقاش الحاد لا يزال تدور رحاه بين اليمين واليسار الفرنسي لحد اليوم، فحينما ترأس "**برتراند دولانوي" Bertrand Delanoë**منصب عمدة بلدية باريس،ولكونه أول يساري يصل إلى هذا المنصب (الحزب الاشتراكي) حاول إقامة لوحة تذكارية تخلد مذبحة سان ميشال، انتفض اليمينيون بقوة ضد هذه المبادرة، وفي مقدمتهم "**جان تيري**" رئيس البلدية السابق والمحسوب علىالتيار الديغولي،ووقع صدام وجدل سياسي عنيف بينااليمين واليسار(74) كل ذلك عبر عن مدى الأزمة التي لا زالت تضرب الفضاء السياسي الفرنسي في عمقه لحد اليوم .

أما الآثار والانعكاسات التي تركتها مظاهرات 17أكتوبر1961 على الجانبين الفرنسي والجزائري خلال الأيام القليلة التي أعقبت تلك المجازر فقد كانت كبيرة.فقد أحدثت مظاهرات 17 أكتوبر وما تخللها من أعمال قمع مفرط قامت بها السلطات الفرنسية ضد مهاجرين عزل - تظاهروا ليعبروا عن رفضهم للإجراءات التعسفية، وعن موقفهم السياسي المؤيد للثورة وقيادتها- خرقا في سياسة كتلة اليمين الفرنسي وغيرت كثيرا من مواقفه، فضلا عن كونها حركت اليسار بكل ألوانه السياسية ومكوناته الحزبية والجمعوية ودفعته إلى التأييد القوي لحق الشعب في تقرير مصيره مُظهرا ردود فعل عنيفة ضد السياسة الفاشية لفرنسا الاستعمارية،ونتج عن ذلك الضغط طلب المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي من الطبقة العاملة وجموع الجمهوريين التحرك بقوة ضد الإجراءات التمييزية والعنصرية مذكرا كل عامل وديمقراطي فرنسي بأن تلك الإجراءات التعسفية قد تطاله هو الآخر(75)،يروي لنا رضا مالك أحد المفاوضين في ايفيان في مذكراته بأنه مباشرة من استئناف المفاوضات يوم 28

أكتوبر1961 أبلغه نظراؤه من الوفد الفرنسي بأن الاستياء والقلق اعترى ديغول بسبب الأحداث المأساوية التي مرت بها باريس الأيام الماضية،مما أوحى بأن ديغول أصبح يفكر أكثر في حسم المشكلة الجزائرية(76).

أما فيما يتعلق بالمواقف المنددة من القمع الفرنسي والمتضامنة مع ضحايا العنف فقد كانت عنيفة ،ففي 30 أكتوبر أدانت النقابات الكبرى الفرنسية بشدة أعمال العنف ضد المهاجرين حيث أصدرت النقابات العمالية التالية: (CGT) و(CFTC)،(FO)لمنطقة السان إلى جانب مكتب الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين بيانا مشتركا جاء فيه: "إن الأعمال الوحشية للشرطة الفرنسية قد أدت إلى ثورة في ردة فعل الفرنسيين،وتعلن هذه النقابات دعمها وتضامنها مع العمال الجزائريين في كفاحهم..."(77)،كما تحرك "الإسعاف الشعبي الفرنسي" « Secours populaire Française» « خلال المظاهرات بشكل فوري بتقديم طلبات لمحافظة شرطة باريس للبحث عن المفقودين، كما وجه نداء للقيام بحملة التبرع بالدم للجرحى الجزائريين، وفي 03 نوفمبر 1961 أعلن تنظيم ملتقى صحفي لإعلام الرأي العام عن حقائق القمع الاستعماري، وفي ذات السياق وجهت "الحركة ضد التمييز ومن أجل الصداقة بين الشعوب" « Mouvement contre racisme et pour l'amitié entre les peuples» رسالة احتجاج وإدانة لمحافظة شرطة باريس موريس بابون.ومن جهتها وقفت العديد من الجمعيات الخيرية من مختلف الديانات المسيحية و اليهودية إلى جانب المتظاهرين حيث اتخذت "لجنة مابين الحركات لمساندة المنكوبين" « Comité inter mouvement auprès des évacues» موقفا نبيلا اتجاه ضحايا مظاهرات 17 أكتوبر وسارعت إلى تقديم العون المادي والدعم المعنوي لهم، وفي 20 أكتوبر عقدت اجتماعا

طالبت فيه الحكومة الفرنسية بالإسراع إلى إحلال السلم في الجزائر، واستطاعت بعد ضغوط على **موريس بابون** من الحصول على إذن لزيارة المعتقلات الفرنسية والإطلاع على أحوال المساجين هناك، كما قامت العديد من المنظمات اليهودية على غرار" **اتحاد اليهود من أجل المقاومة والمساعدة المتبادلة**" **L'union de juifs pour la résistance d'entraide**» في إطلاق حملات التضامن مع ضحايا التمييز العنصري، وفي رسالة وجهتها عبر الصحافة للرأي العام الفرنسي تدعوه إلى تحمل مسئولياته الكاملة إزاء العنف المسلط ضد المهاجرين، كما قامت هذه الجمعيات في إطار تنسيق أعمالها في جمع الشهادات وتوثيقها لاستخدامها كأدلة لإدانة الحكومة ومقاضاة مصالح الشرطة(78).

لم يخرج موقف الطلبة وأساتذة الجامعات والثانويات وفئة المحامين عن الإطار العام المندد بالقمع الوحشي الذي تعرض له المتظاهرون، إذ عبر أساتذة معاهد جامعة باريس في بيان مشترك لهم صدر في 23 أكتوبر قاموا بتلاوته قبل كل محاضرة يلقونها أمام الطلبة عن تنديدهم ورفضهم للإجراءات القمعية للدولة الفرنسية، وهذا مقتطف مما جاء فيه: "إن حظر التجوال الذي فرض على الجزائريين مهما كانت الدوافع الكامنة من وراء إصداره لا يعبر سوى عن نزعة عنصرية للدولة الفرنسية لم يشهد لها مثيلا منذ ثورة 1789... " ومن جهتهم عبر مجلس المحامين في باريس يوم 02نوفمبر في بيان لهم جاء فيه: "إن الإجراءات التي اتخذت على الجزائريين المسلمين في باريس وضواحيها إنما هي تصرفات وسلوكيات فظة تخرق كل القواعد الأساسية للإنسانية..."(79)،وفي اليوم الذي أصدر فيه الأساتذة أي 23أكتوبر خرج الطلبة في التظاهر استجابة لنداء "**اللجنة المعادية للاستعمار**" و"**اللجنة الجامعية للدفاع عن الجمهورية** "ضد الإجراءات

القمعية ضد الجزائريين طالبوا فيها بالعودة السريعة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، كما اجتمع المئات من الطلبة في الحي اللاتيني رددوا خلاله "يسقط حظر التجوال، الموت للفاشية، السلام في الجزائر" فدخلت الشرطة لتفريقهم واعتقلت 24 طالبا منهم([80]).

وهكذا فإن مظاهرات 17 أكتوبر استطاعت أن تجبر النخبة المثقفة والأحزاب السياسية وبالأخص اليسارية والنقابات التابعة لها على التحرك والضغط على الحكومة الفرنسية للاستجابة للمطالب الشرعية للشعب الجزائري، حيث أثمرت الضغوط في رضوخ ميشال دوبري لإجراء تحقيق حول حقيقة 17 أكتوبر، ففي 03 نوفمبر 1961 جاءت نتائج التحقيق الداخلي الذي قامت به وزارة الداخلية متطابقة مع تقارير فيدرالية جبهة التحرير الوطني، بشأن إفراط أجهزة الأمن في استخدام القوة في تفريق المظاهرات، كما تطابق التقرير مع تقرير لجنة تحقيق برلمانية، وبالرغم من أن التقارير الرسمية قد أثبتت بشكل لا يترك معه مجالا للشك في تورط أسلاك الأمن الفرنسية في الجريمة،إلا أن وزارة الداخلية وقفت بصرامة شديدة أمام إصدار القضاء لأي أحكام اتجاه مسببي العنف([81])، كما لم يصدر القضاء الفرنسي أي عقوبة ضد قوات النظام ولا في حق عمدة الشرطة **موريس بابون** الذي واصل مساره المهني دون عقوبة([82]).

خاتمة

سجل التاريخ الوطني مظاهرات المهاجرين والمواقف الشجاعة التي أظهروها أمام أعمال القمع والتنكيل الاستعمارية في ليلة 17أكتوبر 1961 كأهم الأحداث الجليلة خلال الثورة التحريرية ،فكان الالتزام و التقيد الشديدين التعليمات التي أصدرتها اللجنة الفيدرالية المنظمة للمظاهرات ،وسلمية

المتظاهرين ووطنيتهم الكبيرة ،وتصديهم للقمع والإذلال بكل بسالة وبلا عنف، ممارسات برهنت على الاحترافية العالية للقادة الجبهة بفرنسا في تنظيمها من جانب ،وعلى إيمان المتظاهرينالقوي لترجمة الأهداف الوطنية التي حددت لأجلها المظاهرات على أرض الواقع من جانب أخر.

امتدتالتأثيرات السياسية لمظاهرات 17أكتوبر على الداخل الفرنسي ،وكان وقعها السياسي أ كثر أهمية من العمليات المسلحة التي تم القيام بها في أوت1958 بفرنسا،إذ سرعان ما وجدت الحكومة الفرنسية نفسها بعد هذا الاستعراض الكبير لجبهة التحرير الوطني ملزمةبالاعتراف بحقيقة التأييد الكبير الذي أصبحت تحظى به جبهة التحرير،حيث ساهمت المظاهرات- رغم الوحشية والعنف الذي واكبها - في إسماع صدى الثورة ونقل معاناة الشعب لمختلف شرائح الشعب الفرنسي وتجبر نخبه اليسارية والمتعاطفة مع الثورة للضغط على الحكومة الفرنسية لتقرير مصير الشعب الجزائري وإنهاء الاستعمار.

الهوامش:

[1]- تتضارب الأرقام حول عدد المتظاهرين إذا كان مارسيل وبوليت بيجو حددا العدد30ألف، فإن جريدة المجاهد لسان حال الجبهة فقد حددت العدد أكثر من ذلك ،ب60 ألف متظاهر،أما المؤرخ والكاتب دومينيك والون *DominiqueWallon* فقد قدر العدد مابين 30إلى 40ألف متظاهر، لا يوجد رقم محدد ، للمزيد ينظر:

- *DominiqueWallon:**Combats étudiants pour l'indépendance de l'Algérie UNEF- UGEMA (1955-1962)**,Casbah édition,Alger,2014,p160.*

- ***جريدة المجاهد**،العدد الثالث عشر،نوفمبر 1961،ص03.*

[2]- *Marcel et PaulettePéju :**Le 17 octobre des algériennes**, Edition Media-plus- Constantine,2012,p21.*

[3]- علي هارون:**الولاية السابعة ،حرب جبهة التحرير داخل التراب الفرنسي(1954-1962)** ،القصبة للنشر، الجزائر،2007 ، ص 471.

[4]- *Gilles Minceron:**La triple occultation d'un massacre**, Édition Media-plus,Constantine, 2012, p,p 124,125.*

[5]- **المجاهد** ،العدد 13،نوفمبر 1961،ص03.

[6]- علي هارون: المصدرالسابق، ص،ص472،471.

[7]- مصلحة التنسيق لشؤون الشمال الإفريقيين(Scina) : مصلحة أمنية واجتماعية أنشأتها السلطات الفرنسية ،تأسست في أوت 1955،تتلخص مهمتها في مراقبة ومتابعة تحركات المهاجرين و نشاطهم على التراب الفرنسي ،محاولة منها لعزل المهاجرين عن دعم الجبهة هناك،أنظر :

Linda Amiri : **la bataille de France ,la guerre d'Algérie en France**, Edition chihab,Alger, 2005*, p,p44,45.*

[8]- *Ibid,p213.*

[9]- *Emmanuel Blanchard :**Algériens et algériennes dans les manifestations D'octobre1961**,hal Edition, France, 2014,p10.*

[10] - دحو جربال:**المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير**، ترجمة سناء بوزيدة ، دار الشهاب للنشر، الجزائر،2013 ،ص، ص، 344،345.

[11] - *Gilles Minceron: op.cit ,p117.*

[12] - *Jacques charby :« j'ai vécu a fresnes avec les algériens »,**L'express**,02 fevrier 1961, p,p 07,08.*

[13] - Gilles Minceron :op.cit, p,p 120,121.

[14] - موريس بابون: مجرم حرب من الأقدام السوداء ولد عام 1910،ابن موثق ،درس بابون الحقوق ثم علم النفس والعلوم السياسية فالمالية في جامعة السربون ،ليعمل في وزارة الداخلية عام1935،تسلق في المسؤوليات في الحزب الراديكالي إلى غاية 1940،اكتسب شهرة خلال ح ع 2حينما عمل في ولاية بوردو في ظل حكومة فيشي في ملاحقة اليهود و،وهذا الذي عرضه للمحاكمة الشهيرة والأكثر طول في تاريخ في تاريخ فرنسا عام 1998،حيث حكم عليه ب10سنوات ،بعد ح ع انتقل إلى الجزائر ليعمل على رأس عمالة قسنطينة ما بين (1949- 1951)،وبعدها عمل في المغرب (1945- 1955)ليعاد نقله إلى قسنطينة لقمع الثورة هناك ،ولما عين شارل دوغول رئيسا للحكومة في فرنسا بعد إنقلاب1958 عين على محافظة باريس للقضاء على جبهة التحرير هناك،للمزيد أنظر:
*Jim House Neil et Macmaster:**Paris 1961, les algériens la terreur détat et la mémoire**, Edition Casbah, Alger 2012,p-p47-87.*

[15] - سعدي بزيان: **جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17أكتوبر1961**،الطبعة الثانية،دارتالة للنشر،الجزائر،2002.،ص31.

[16]- *Paulette Péju : **Rotonnards à Paris**, Edition François Maspero,Paris, 2000, p07.*

[17] - المنظمة العسكرية السرية :منظمة إرهابية ولدت بمدريد أواخر جانفي 1960 على يد عدد من الجنرالات الفرنسيين من أنصار الجزائر الفرنسية الفارين إلى اسبانيا ،وعلى رأسهم الجنرال سالان قائد عملية المتاريس أو الحواجز إضافة إلى كل من سوزيني وبيار لاغيلارد ،وبعد محاولة الإنقلاب الفاشلة على ديغول في أفريل 1961انضم إليها غلاة

العسكريين أمثال جوزيف أورتيز،وعدد من العقداء امثال أرغو ولوشوروي...قامت المنظمة بعمليات عنيفة استهدفت الفرنسيين والجزائريين لنسف المفاوضات ومنع أي محاولة لتقرير مصير الجزائر،للمزيد أكثر يرجى العودة إلى:

*Remi kauffer :**L'oas ,une histoire d'une guerre franco-française**,Edition duseuil-Paris,2002,p-p128-132.*

[18]- الجيندي خليفة: **حوار حول الثورة**،الجزء الثاني، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين،دار موفم للنشر،الجزائر ،2008 ، ص493

[19]- *Remi kauffer:op.cit,p129.*

[20]- عمر بوداود: **خمس سنوات على رأس فيديرالية فرنسا " من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني" مذكرات مناضل"**، دار القصبة للنشر، ترجمة أحمد بن محمد بكلي ، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 ، ص ،ص179،180.

[21]- علي هارون: المصدرالسابق، ص ،ص 474،475.

[22]- آن تريستان :**صمتالنهراكتوبر 1961**،ترجمةمجموعةمنالمترجمين،ط1،المؤسسةالوطنيةللفنونالمطبعية،الرغاية، الجزائر،2013،ص39.

[23]- "دماء الجزائريين في شوارع باريس"، **جريدة المجاهد** ،عدد خاص 107، الجزء الرابع،01 نوفمبر 1961، ص199.

[24]- *Marcel et Paulette Péju :op.cit, p47.*
[25]*Dominique- wallon:op.cit,p160.*

[26]- سعدي بزيان:**دور الطبقة العاملة في المهجر في ثورة نوفمبر 1954**، الطبعة الثانية،دار تالة للطبع، الجزائر،2008 ، ص 58.

[27]- *Gilles Minceron : op.cit,p,p149,150.*
[28]- *Jim House et Neil Macmaster: op.cit,p,p 148,149.*
[29]- *Linda Amiri: op.cit, p,p 129,130.*

[30]- عمر بوداود:المصدرالسابق ،ص ،ص 182،183.

[31]- *Linda Amiri:op.cit, p180.*
[32]- *Ibid, p130.*

[33]-*Jim House et Neil Macmaster* : *op.cit, p149.*
[34]*Henri- pouillot:**Le17 octobre 1961 par les textes de l'epoque**,Edition les petits Matins, paris, 2011 , p107.*
[35]- *Linda Amiri:op.cit,p,p130,131.*

[36]- الجنيدي خليفة: المرجع السابق ،ج2،ص 489.

[37]- *Linda Amiri:op. cit, p,p 128, 129.*
[38]- *Jean Luc Einaudi :***La bataille de Paris17octobre1961**,Edition Media-plus, Canstantine , 2010, *p104.*
[39]- *Linda Amiri: op.cit, p 132.*

[40]- علي هارون: المصدرالسابق، ص476.

[41]- ميشيل لوفين:**حملة أكتوبر العقابية إغتيال جماعي بباريس في 1961**،ترجمة عبد القادر بوزيدة،دارالقصبة للنشر،الجزائر،2013،ص89.

[42]-*pouillot Henri: op.cit,p107.*

[43]- علي هارون: المصدر السابق،ص ،ص477،476.

[44]- *Dominique wallon: op.cit,p160.*
[45]- *Linda Amiri: op.cit,p134.*
[46] -*Marcel et Paulette Péju :op.cit, p,p 58,59.*
[47]- *Linda Amiri: op.cit,p-p 135-137.*
[48]- *Ibid, p,p136,137.*
[49]-*Jim House et Neil Macmaster -:op.cit,p,p 67,68.*

[50]- علي هارون: المصدرالسابق ،ص 478.

[51]-*Mohammed Harbi Gilbert Meynier:**Le FLN Document et histoire ,1954-1962,** Alger,2004, p 690*
[52]- *Ibid, p691.*
[53]- *wallon Dominique :op.cit,p160.*

[54]- سعدي بزيان: جرائم موريس بابون، المرجع السابق ،ص52.

[55]- تتقارب هذه الأرقام التي ذكرتها الفيدرالية مع الأرقام التي أوردها عدد من المؤرخين كأمثال بنيامين ستورا ومع تقرير الشرطة الفرنسية الذي قدم يوم 31أكتوبر وأيضا مع التي قدمها جون لوك اينودي- باعتباره من جهة أمنية رسمية- حيث يحصي مقتل وفقدان 389جزائري ،غير أن الأرقام الدقيقة لا تزال بعيدة عن المتناول في ظل إنكار السلطات الفرنسية لمجزرة 17أكتوبر،ينظر:

*Gilles Minceron : « Un mardi pluvieux D'octobre »,**In Le 17 octobr1961par les textes de l'epoque** , Edition les petits Matins-paris, 2011,p21.*

[56]- *Boualem Bourouiba**: les syndicalistes algériens ,leurs combat de l'éveil a la guerre de libération(1936-1962),** Edition Dahleb ,Enag ,Alger,2006 , p396.*

[57]- علي هارون: المصدرالسابق ،ص480.

[58]- ميشيل لوفين:المرجع السابق،ص147.

[59] - *Gilles Minceron : « Un mardi pluvieux D'octobre », op.cit,p24.*

[60]- *Linda Amiri:op.cit, p,p173, 174.*

[61]-*Ibid, p,p 174,175.*

[62]- الجنيدي خليفة :المرجع السابق،ص 488.

[63] -*Gilles Minceron: "Un mardi pluvieux D'octobre",op.cit,p20.*

[64]- ميشيل لوفين:المرجع السابق،ص149.

[65]- *Linda Amiri: op.cit, p 158.*

[66]- *Jean Luc Einaudi:op.cit,p 192.*

[67]- *Linda Amiri:op.cit, p 164.*

[68]- *Marcel et Paulette Péju : op.cit, p75.*

[69]- آن تريستان:المرجع السابق،ص74.

[70]- *Linda Amiri: op.cit, p164.*

[71] -*Marcel et Paulette Péju :op.cit, p76.*

[72]- *Ibid, p,p78,79.*

[73] -*Gilles Manceron:**La triple occultation d'un massacre,** op.cit ,P 113.*

[74]- سعدي بزيان: جرائم موريس بابون، المرجع السابق ،ص45.

[75]- علي هارون: المصدرالسابق، ص 489.

[76]- Redda Malek:***L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes, 1956-1962*,** Edition du Seuil- Paris, 1995, p 188

[77] -*Marcel et Paulette Péju : op.cit, p 102.*

[78]- *Linda Amiri: op.cit, p-p177-181.*

[79] - *Marcel et Paulette Péju:op.cit, p,p99,100.*

[80] - *Linda Amiri : op.cit, p184.*

[81] - *Ibid,p187.*

[82]- كلود ليوزو: **العنف، التعذيب، الاستعمار، من أجل الذاكرة الجماعية**،ترجمة مصطفى ماضي وآخرون ،الطبعة الأولى، دار القصبة - الجزائر،2007، ص183.